E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/WG.10/Report
30 October 2024
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة مسودة التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

موجز

عَقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) – المكتب الإقليمي للدول العربية، في عمّان، الأردن، يومَي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2024، اجتماعاً لفريق الخبراء المعني بمراجعة مسودة التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عاماً.

ناقش المشاركون والمشاركات مسودة التقرير الإقليمي في سياق التغيُّرات التي تشهدها الدول العربية والعالم عموماً. واستعرضوا التقدّم المُحرَز والإنجازات، وناقشوا أبرز العقبات والتحديات التي لا تزال تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإعلان في دول المنطقة وبحثوا في سُبُل التغلب عليها. كما قيّموا أثر النزاعات وجائحة كوفيد-19 على التقدّم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتناولوا الطرق اللازمة لتسريع التعافي من هذا الأثر. كذلك، حدّدوا الأولويات الناشئة، وقدّموا توصياتٍ لاستكمال الجهود المشتركة في السنوات الخمس المقبلة لدعم قضايا المرأة وتعجيل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية. وسيُرفع التقرير العربي الموحّد، بعد تضمينه الملاحظات المقدّمة من الخبراء، إلى الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر 2024 في مسقط، عُمان، لاعتماده.

وأشاد المشاركون والمشاركات بالتقرير، وبالجهود المبذولة من الشركاء لإعداده، لافتين إلى القفزة النوعية في تطوّر الأُطُر التشريعية والسياسية الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية، وإلى التطوّر الحاصل في مجال تعليم الفتيات. كما ناقشوا التقدّم المُحرَز في مجالات التنمية الشاملة للجميع، ومكافحة الفقر، وتعزيز نُظُم الحماية والخدمات الاجتماعية، والتحرّر من العنف والقوالب النمطية، ومشاركة المرأة في الشؤون العامة والمشهد البيئي. وقد سلّطوا الضوء على الجهود المبذولة لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز الخدمات الاجتماعية، على الرغم من تفاوت الإنجازات بين الدول، والتقدّم المحدود في بعض المجالات، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة والأزمات، ومن الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر أو غير مباشر.

وخلُص النقاش إلى ضرورة انسجام البيانات الدولية مع البيانات الوطنية، وإلى أهمية تكثيف الجهود لضمان توفّر بيانات عالية الجودة حول المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، بما يتماشى مع أدوات قياس التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الحضور عن دعم جهود الآليات الوطنية المعنيّة بالنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، كما بحثوا في سُبُل التعاون لتناول القضايا المشتركة والعابرة، من أجل صياغة خطة للسنوات الخمس المقبلة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	3-1	3
الفصل		
أولاً- الجلسة الافتتاحية	12-4	3
ثانياً- الجلسات	51-13	5
ألف- الجلسة الأولى: منهجية المراجعة الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً	17-13	5
باء- الجلسة الثانية: وضع المرأة في المنطقة العربية	21-18	5
جيم- الجلسة الثالثة: أهم نتائج المراجعة المتعلقة بالإنجازات والتحديات والعقبات والأولويات في السنوات الخمس الماضية	26-22	6
دال- الجلسة الرابعة: التقدّم المُحرَز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر	37-27	7
هاء- الجلسة الخامسة: المؤسسات الوطنية والإجراءات	43-38	9
واو- الجلسة السادسة: البيانات والإحصاءات	47-44	10
زاي- الجلسة السابعة: الاستنتاجات والأولويات القادمة	50-48	11
حاء الجلسة الثامنة: استنتاجات وتوصيات ختامية	51	12
ثالثاً- الحضور	52	13
المرفق- قائمة المشاركين		14

مقدمـة

1- في إطار التحضيرات الوطنية والإقليمية لعملية المراجعة الدولية لإعلان ومنهاج عمل بيجين، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره E/RES/2022/5 من جميع الدول إجراء استعراض شامل للتقدّم المُحرَز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المنعقدة في نيويورك في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيو 2000، والتحديات التي تقف أمام هذا التقدّم. وأشار القرار إلى ضرورة أن تقوم اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بما في ذلك الإسكوا، بإجراء استعراضات إقليمية تواكب نتائج الاستعراض العالمي المزمع إجراؤه في عام 2025، وذلك انسجاماً مع القرارات السابقة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

2- في هذا السياق، نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماع فريق الخبراء لمراجعة مسودة التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، وذلك في عمّان، الأردن، يومي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2024.

3- هَدَفَ الاجتماع إلى تقييم الإنجازات التي حقّقتها المنطقة العربية في تعزيز وضع المرأة على مدى الثلاثين عاماً الماضية منذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والعوائق التي واجهتها على هذا المسار، مع أخذ التحديات العالمية والإقليمية وكذلك الفروقات في السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية في الاعتبار. واستند التقرير إلى مجموعة متنوّعة من المصادر، منها التقارير الوطنية؛ والبيانات الإحصائية الإقليمية التي تتيحها مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا؛ والبيانات المستمَدّة من المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة العربية التي أعدّتها جامعة الدول العربية؛ وبيانات منظمات الأمم المتحدة المتخصّصة. ويرمي التقرير إلى تسليط الضوء على الاتجاهات الإقليمية، من خلال تقديم أمثلة من التقارير الوطنية حول الإجراءات المتخذة التي أدّت إلى تحقيق تقدّم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهو يتضمّن بيانات إقليمية حول وضع المرأة في المنطقة العربية، ويحلّل التحديات التي تعيق هذا التقدّم، ويطرح رؤية إقليمية للسنوات الخمس المقبلة.

أولاً- الجلسة الافتتاحية

4- رحّبت السيدة سلمى النمس، المسؤولة الأولى في الشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في الإسكوا، بالحضور. وأشارت إلى اقتراب انتهاء مراجعة التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2023. وأعربت عن أسفها لاستمرار تدهور أوضاع المنطقة، حيث تُلحق الحروب والصراعات في دولة فلسطين والسودان ولبنان وغيرها من الدول العربية أضراراً بالنساء والفتيات، ممّا يعيق جهود التنمية والمساواة بين الجنسين.

5- وأكدت السيدة النمس التزام الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم الدول العربية في إعداد تقاريرها الوطنية ومراجعة التقدّم المُحرَز. وأشارت إلى أنّه حتى الآن، قدّمت 18 دولة عربية تقاريرها الوطنية حول تنفيذ إعلان بيجين، وأنّ مسودة التقرير العربي الموحّد قد أُعِدّت وستتم مراجعتها خلال اليومين المقبلين، لرفعها لاحقاً إلى الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر 2024 في مسقط لاعتمادها. وأكّدت أن المراجعة تهدف إلى تقييم الواقع، وتحديد الإنجازات والتحديات، وتقديم رؤية للسنوات الخمس المقبلة بهدف تحقيق تقدّم أكبر في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

6- وفي كلمتها نيابة عن جامعة الدول العربية، أعربت السيدة دعاء فؤاد خليفة، مديرة إدارة المرأة في قطاع الشؤون الاجتماعية، عن سعادتها بافتتاح اجتماع فريق الخبراء لمراجعة مسودة التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً. كما شكرت الشركاء في الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعاون المثمر. وأشارت إلى أن المنطقة تواجه تحديات جسيمة، في ظل النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية، فضلاً عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري للأراضي الفلسطينية. وأكدت أنّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تولي اهتماماً كبيراً لوثيقة إعلان منهاج عمل بيجين، كونها إحدى المحطات الهامة في مسيرة تمكين المرأة، موضِّحة أن المراجعة الإقليمية لهذا الإعلان تُعقد كبند دائم ضمن جدول أعمال لجنة المرأة العربية.

7- وأشارت السيدة خليفة إلى أنّ التقرير العربي قد أُعدّ بالتعاون مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونتج عن سلسلة من المشاورات الإقليمية وحلقات النقاش مع الحكومات والمجتمع المدني. وأعربت عن شكرها للسيد ماجد عثمان، المستشار الرئيسي المعني بإعداد التقرير العربي، على دوره الهام، مضيفة أن جامعة الدول العربية تسعى إلى إعداد تقرير يعكس السياق الإقليمي لقضايا المرأة، وذلك من منظور تحليلي يراعي اختلاف السياقات بين الدول العربية، نظراً لتضرّر عددٍ منها بالنزاعات المسلحة والحروب. ولفتت إلى أنّ التقرير سيُقدَّم إلى الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر 2024 في مسقط، عاصمة المرأة العربية لعام 2024، بالتزامن مع الاستعدادات للدورة السادسة والتسعين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2025. وأعربت عن شكرها للدول العربية التي أرسلت تقاريرها الوطنية، مبرهنةً عن التزامها السياسي تجاه قضايا المرأة.

8- وأكّدت السيدة خليفة أنّ نتائج المراجعة الإقليمية الأولى التي أجرتها جامعة الدول العربية لأجندة تنمية المرأة العربية للفترة 2017-2022، وأُطلِقت على هامش لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة عام 2023، تُعَدُّ أحد الروافد الهامة لمراجعة إعلان بيجين بعد ثلاثين عاماً في المنطقة العربية.

9- وفي مداخلة مسجّلة، قامت السيدة يانيكا فان ديرجراف-كوكلر، نائبة المديرة الإقليمية لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، بالترحيب بالحضور في اجتماع الخبراء المخصّص لاستعراض التقرير العربي المبدئي حول تنفيذ منصّة بيجين للعمل بعد مرور ثلاثين عاماً. ولفتت إلى أنّه، قبل انعقاد هذا الاجتماع، أُجريت مشاورات على المستويين الوطني والإقليمي مع مختلف الأطراف لضمان جودة التقرير وموثوقيته.

10- كما أشارت السيدة كوكلر إلى أن الاستعراض السابق الذي أُجري قبل خمس سنوات أظهر تقدّماً ملحوظاً، بما في ذلك زيادة في عدد الخطط الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325، وتحسُّناً في تمثيل النساء في المناصب السياسية، فضلاً عن زيادة في القوانين التي تحمي حقوق النساء ذوات الإعاقة. ورغم هذه المكاسب، لا تزال الدول العربية متأخرة نسبياً في المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مقارنة بمناطق أخرى.

11- وأوضحت أنه لتحقيق نتائج إعلان ومنهاج عمل بيجين، تمّ تحديد عدد من المحفزات الأساسية، منها تعزيز الإصلاحات التشريعية لمكافحة التمييز ضد النساء، وضمان وصول النساء إلى المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، ودعم تمكين النساء اقتصادياً، وتأمين التمويل الكافي، وتعزيز جمع البيانات المصنّفة حسب الجنس.

12- وحالياً، تُظْهِرُ 15 دولة تقدّماً ملحوظاً في مجالات مثل ريادة الأعمال النسائية، ومكافحة العنف ضد المرأة، والتشريعات المتعلقة بالمساواة. كما أُحرِز تحسُّنٌ في الأُطُر القانونية وجمع البيانات. ومع ذلك، لا بدّ من التنبّه إلى التحديات التي قد تنجم عن النزاعات المستمرة في المنطقة. وختمت السيدة كوكلر كلمتها بالتأكيد على

أن هذا الاجتماع يمثل فرصة لمراجعة التقرير وإبداء الملاحظات وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز التقدّم بشكل أسرع، وعلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تظلّ ملتزمة بالعمل مع الجميع وتتطلّع إلى استمرار التعاون المثمر.

ثانياً- الجلسات

ألف- الجلسة الأولى: منهجية المراجعة الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

13- أدارت الجلسة الأولى السيدة شذى عبد اللطيف، مسؤولة التعاون الإقليمي والدولي في إدارة المرأة في جامعة الدول العربية. وتناولت منهجية إعداد التقرير الإقليمي الموحّد، وقدّمت رؤية واضحة لإعداد تقرير إقليمي تحليلي لا يقتصر على مجرد تجميع التقارير الوطنية للدول العربية، مؤكّدة أنّ الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو رصد الاتجاهات العامة على المستوى الإقليمي.

14- وقدّم السيد عثمان عرضاً مرئياً سلّط فيه الضوء على أن التقرير يركّز بشكل خاص على الإنجازات التي تحقّقت خلال الخمس سنوات الماضية، مع أخذ السياق التنموي والسياسي للدول العربية في الاعتبار. وشدّد على أن التقرير يقدّم تحليلاً كمياً للبيانات الوطنية المتاحة، إلى جانب تحليل نوعي للمنجزات والتحديات، مؤكداً أن الهدف منه ليس أن يكون مجرد ملخّص للتقارير الوطنية.

15- وتناول السيد عثمان في عرضه هيكل التقرير ومضمونه، موضّحاً أنه يتكون من ستة أقسام رئيسية: وضع المرأة في المنطقة العربية؛ الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق؛ التقدّم المُحرَز في المجالات الاثني عشر الحاسمة؛ المؤسسات الوطنية والإجراءات؛ البيانات والإحصاءات؛ والاستنتاجات والخطوات المقبلة.

16- ولفت السيد عثمان إلى أنّ التقرير يستند إلى التقارير الوطنية التفصيلية التي أعدّتها ثماني عشرة دولة للفترة من عام 2020 إلى عام 2024، والتي استعرضت الإنجازات والتحديات المتعلقة بالمجالات الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين، وفقاً لتوصيات المذكرة التوجيهية التي تحدّد شكل المراجعات الوطنية. ويعتمد التقرير أيضاً على بيانات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتوضيح السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والأمنية للدول العربية والمنطقة ككل.

17- وخلال النقاش، أشار مشاركون إلى أنّ استخدام مصادر إضافية إلى جانب التقارير الوطنية يهدف إلى تسهيل المقارنة بين الدول من خلال اعتماد منهجية موحّدة وتوحيد المصطلحات والمؤشرات، في حين تسمح البيانات الوطنية بإجراء مقارنات زمنية فقط.

باء- الجلسة الثانية: وضع المرأة في المنطقة العربية (القسم الأول من التقرير الإقليمي)

18- تولّت السيدة ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، تيسير أعمال الجلسة الثانية. فطلبت من المشاركين والمشاركات العمل ضمن مجموعات وإجراء قراءة تحليلية للقسم الأول من التقرير، والذي يقدّم صورة شاملة عن الوضع الراهن للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية المؤثّرة في هذا السياق. وقد تضمّن هذا القسم من التقرير مراجعة دقيقة للتشريعات والقوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتقييماً لفعاليتها وكفايتها لتحقيق الأهداف المرجوّة. وإضافة إلى توضيح السياق

الإقليمي الذي يعرض الواقع خلال السنوات الخمس الماضية، استعرض هذا القسم الإنجازات التي حقّقتها الدول العربية في تمكين المرأة خلال السنوات الخمس الماضية، مسلّطاً الضوء على أبرز المبادرات والبرامج التي دعمت هذا التقدّم. وفي ختام هذا القسم، يرد تحليلٌ عميق للتحديات المستمرة التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، واستعراضٌ لأبرز الأسباب الجذرية لهذه التحديات، واقتراحٌ بالحلول والآليات اللازمة للتغلب عليها.

19- وقدّم السيد عثمان القسم الأول من التقرير، متناولاً السياق العام والتحليل الخاص بأوضاع النساء والفتيات على المستويين الإقليمي والدولي، ومستنداً إلى مجموعة من المؤشرات العالمية الرئيسية، وحريصاً على تحقيق التوازن من خلال الإشارة إلى جميع الدول لضمان تقديم صورة عادلة. ولفت إلى النقص الكبير في البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة في معظم أنحاء المنطقة، وإلى أنه تمّ الاتفاق على إدراج نتائج المشاورات مع المنظمات العاملة مع النساء ذوات الإعاقة بشكل أوضح في القسم الأول من التقرير لتعزيز رؤية هذه الفئة.

20- وأثارت المناقشات حول المؤشرات جدلاً حيوياً بين المشاركين. فتساءل بعض الممثلين عن سبب استخدام المؤشرات العالمية بدلاً من المؤشرات الوطنية المقدَّمة من الدول الأعضاء في تقاريرها الوطنية. فأشار السيد عثمان إلى الاعتبارات الثلاثة الأساسية التي تفرض استخدام المؤشرات العالمية لمقارنة الأداء حسب المنطقة خلال فترة الخمس سنوات: الإطار الزمني الدوري للمراجعة؛ واعتماد المؤشرات العالمية القياسية؛ والامتثال لإرشادات الإبلاغ الخاصة ببيجين +30. وأضاف أنّ بعض الدول الأعضاء شعرت بأن التقرير لم يعكس بشكل كامل أثر الإنجازات التي حقّقتها، وأنّ بعض المؤشرات الوطنية المذكورة في التقرير لم تكن متطابقة بدقة مع المؤشرات الواردة في تقارير الدول الوطنية.

21- وأوضح السيد عثمان أن البيانات الإضافية استُخدِمت في القسم الأول فقط، وذلك لأن 18 دولة فقط من أصل 22 دولة قدّمت تقارير وطنية. ويعتمد التقرير على البيانات الواردة من منظمات الأمم المتحدة، كما تقوم الدول بإرسال البيانات الخام إلى الإسكوا، ممّا يتيح إجراء المقارنات بين الدول. وأشار السيد عثمان إلى أن موقع الإسكوا يحتوي على التقارير الوطنية والملحقات الخاصة بها. وبناءً عليه، تمّ الاتفاق على التحقّق من جميع البيانات المذكورة في التقرير، مع إضافة حاشية توضِّح كيفية احتساب المؤشرات العالمية، ومنح الدول الأعضاء مهلة زمنية مدتها أسبوع لتقديم أي معلومات ناقصة لم تُدرج في التقرير الإقليمي. كذلك، لفت الحضور إلى أهمية الإشارة إلى الحرب في لبنان، ولا سيّما في جنوب لبنان، وتمّ الاتفاق على إدراجها في المسودة المعدّلة من التقرير.

جيم- الجلسة الثالثة: أهم نتائج المراجعة المتعلقة بالإنجازات والتحديات والعقبات والأولويات في السنوات الخمس الماضية (القسم الثاني من التقرير الإقليمي)

22- أدارت السيدة سيمون إليس أولوتش-أولونيا، المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة والحوكمة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، الجلسة الثالثة. وطلبت من المشاركين والمشاركات العمل ضمن مجموعات على مراجعة القسم الثاني من التقرير، والذي يسلّط الضوء على الإنجازات والتحديات والعقبات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية. وأوضح هذا الفصل أن أبرز الإنجازات التي حقّقتها الدول العربية تتضمّن الإصلاحات التشريعية التي أسهمت في زيادة تمثيل المرأة في المناصب السياسية والاقتصادية. كما أنّ تطوّراً ملحوظاً قد أُحرز في تولي النساء للمناصب القيادية وتعزيز الشمول المالي. ومع ذلك، تفاوتت هذه الإنجازات بين الدول، حيث كانت بارزة في دول مجلس التعاون الخليجي، وضعيفة أو معدومة في الدول المتضرّرة من النزاعات

المسلحة والحروب والاحتلال. إضافة إلى ذلك، طبّقت بعض الدول مبدأ التمييز الإيجابي لدعم مشاركة المرأة في المجال العام.

23- ويكشف القسم الثاني من التقرير، والذي يتناول التحديات وفق التقارير الوطنية حول إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، أنّ التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة ما زالت كبيرة، وهي تتضمّن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وغياب البنية التحتية الداعمة لعمل المرأة، مثل خدمات رعاية الأطفال في أماكن العمل. وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تفاقم هذه التحديات، حيث تأثرت النساء بشكل غير متناسب بالجائحة، ولا سيّما في مجالات الرعاية الصحية والاقتصاد غير النظامي. كما أدّت النزاعات المسلحة والتغيُّرات المناخية إلى تعقيد الأوضاع، ممّا عرقل تقدّم المرأة في بعض الدول.

24- وأظْهَرَ التقرير أن العوائق التي أبطأت تحقيق أهداف التنمية المستدامة جاءت نتيجة للأزمات العالمية أيضاً، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، إلى جانب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وتأثير النزاعات المسلحة في عدد من الدول على تحقيق المساواة بين الجنسين. كما قدّم القسم مقارنة بين الأولويات التي عملت عليها الدول خلال السنوات الخمس الماضية، وتلك التي اختارتها للفترة الخمسية السابقة.

25- وخلال النقاش، طلب المشاركون والمشاركات توحيد بعض المصطلحات مثل "زواج القصّر"، و"الزواج المبكر"، و"زواج الأطفال"، وتوضيح بعض العبارات المستخدَمة مثل "مجال المجتمع" و"التحديات في المجتمع". وأكد ممثلو الدول التي تعاني من حروب وأزمات على ضرورة إبراز الإنجازات، رغم الصعوبات في توفير البيانات بسبب الأوضاع غير المستقرة. كذلك، طالب معظم المشاركين بتوضيح مفهوم "الفئات المهمّشة"، مشيرين إلى أنّ الفئات التي تمّ ذكرها لا تعتبر جميعها مهمّشة في سياق الدول العربية، وأنه يتعيّن تحديد الفئات التي تقع تحت هذا المصطلح والالتزام بالفئات التي تمّ اختيارها في التقارير الوطنية للدول. كما اقترحوا تعديل هذه النقطة في المذكرات التوجيهية للمراجعات المستقبلية.

26- وأشار المشاركون والمشاركات إلى أنّ المذكّرة التوجيهية والاستبيان طرحا عليهم إشكالية في اختيار الأولويات. وأكدوا أن اختيارهم للأولويات المستقبلية بناءً على الأسئلة الواردة في الاستبيان لا يعني التخلي عن الأولويات التي عملوا عليها في السنوات السابقة، بل هي إضافة لما يتمّ العمل عليه حالياً. ومن جهته، أوضح السيد عثمان أنّ المصفوفة المستخدَمة في التقرير للمقارنة بين الأولويات السابقة والمستقبلية تهدف إلى تقديم صورة وصفية فقط، وأنّ ذلك لا ينطوي على أي نمط إيجابي أو سلبي.

دال- الجلسة الرابعة: التقدّم المُحرَز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر (القسم الثالث من التقرير الإقليمي)

27- تولّت السيدة سلمى النمس تيسير أعمال الجلسة الرابعة، التي تضمّنت عرضاً لمحتوى الفصل الثالث من التقرير الإقليمي حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وسلّط السيد عثمان الضوء على بعض التطوّرات المهمة التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية وتناولها القسم الثالث من المذكرة التوجيهية، وعرض كلّ مجال من المجالات الستة وفروعها. وتلت كلّ عرض مناقشة من المشاركين والمشاركات.

28- وضمن محور التنمية الشاملة والعمل اللائق والمساواة الاقتصادية، عرض السيد عثمان الخطوات الهامة التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وتضمّنت هذه الخطوات إصدار قوانين تحظر التمييز في الأجور، وتوفّر حماية أفضل للمرأة، وتزيد من حقوقها المتعلقة بإجازة الأمومة والأبوة، لخلق

توازن بين الحياة المهنية والأسرية. كما بذلت الدول جهوداً لإزالة القيود التي كانت تحدّ من عمل المرأة ليلاً أو في قطاعات معيّنة، لتوفير المزيد من الفرص للمرأة في سوق العمل.

29- وفي ما يتعلق بالمجال الثاني حول القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الصحية، أشار العرض إلى أنّ التقرير وثّق مساعي الدول العربية للحدّ من الفقر من خلال تقديم دعم مالي موجّه للنساء، وذلك من خلال إطلاق برامج مثل "تكافل وكرامة" في مصر و"حساب المواطن" في المملكة العربية السعودية تربط تقديم الدعم بالتزام الأسر بتعليم الفتيات وحصولهنّ على الرعاية الصحية. كما قُدِّمت مبادرات لدعم النساء الريفيات، مثل مشاريع الزراعة العضوية في دولة فلسطين، وتحويل المنتجات الغذائية في الجزائر. وضمن هذا المجال، وفي ما يخص الرعاية الصحية، ذكر العرض أنّ التقرير تناول جهود الدول الرامية إلى تحسين الواقع الصحي للمرأة. وشملت هذه الجهود التوسّع في تقديم خدمات صحية موجّهة للنساء، مثل خدمات الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الأمهات وكبيرات السنّ، وسنّ تعديلات تشريعية تسهم في تحقيق المساواة في استحقاقات التقاعد والميراث.

30- بعد ذلك، عرض السيد عثمان محتوى التقرير الإقليمي بشأن المجال الثالث المتعلق بالتحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية، وذلك على مستوى الإجراءات والاستراتيجيات المنفّذة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الذي تيسّره التكنولوجيا؛ وعلى مستوى توفير الموارد للمنظمات النسائية العاملة على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؛ وعلى مستوى التصدي للتحيّز ضد المرأة في وسائل الإعلام؛ وعلى مستوى الإجراءات الخاصة بالتصدي للعنف ضد النساء في الأوضاع الهشّة (النساء ذوات الإعاقة، وكبيرات السنّ، واللّاجئات، والنازحات). وركّز السيد عثمان على الدول التي عزّزت أُطُرها التشريعية لمكافحة العنف ضد المرأة، وعرض المبادرات التي أطلقتها الدول لتقديم الدعم للناجيات من العنف، مثل إنشاء خطوط المساعدة، وإتاحة الملاجئ، وتطوير أنظمة الكشف المبكر عن حالات العنف ودعم الأسرة قبل حدوث الإساءة. وأوضح أنّ التقرير تطرّق أيضاً الى تزايد اهتمام الدول بمناهضة العنف القائم على التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال توثيق حملات التوعية الوطنية. وفي هذا السياق، أطلق المغرب حملة وطنية للتوعية بمخاطر العنف الرقمي، وأنشأ مرصداً إلكترونياً لمتابعة قضايا العنف ضد النساء والفتيات.

31- وأشار السيد عثمان إلى أنّ التقرير عرض أمثلة على المبادرات التدريبية التي أطلقتها الدول بهدف تعزيز المهارات الرقمية لدى النساء، وذلك من أجل تمكين المرأة من التكيُّف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي المتنامي. كما تناول التقرير الجهود المبذولة من الدول لتعزيز مشاركة النساء في المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، وتخصيص حصص إلزامية لهنّ في مجالس إدارة الشركات.

32- وفي ما يتعلق بالمجال الرابع حول المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، تناول التقرير الجهود الملموسة التي بُذلت في المنطقة العربية لتعزيز دور المرأة في اتخاذ القرار، سواء في القطاع الخاص أو العام. وأكد السيد عثمان أنّ التقرير أبرز المبادرات المتعدِّدة التي اتخذتها بعض الدول لإلزام الشركات المدرجة في أسواق المال بتضمين النساء في مجالس إدارتها؛ أو لإنشاء منصّات إلكترونية بغية تسهيل وصول النساء إلى المناصب العليا؛ أو لدعم النساء في ريادة الأعمال؛ أو لتقديم حلول تمويلية مرنة لدعم المشاريع النسائية وتوسيع نطاقها.

33- وفي معرض تقديمه لمحتوى التقرير المتعلق بالمجال الخامس حول المجتمعات المسالمة التي لا يهمَّش فيها أحد، أشار السيد عثمان إلى أنّ التقرير اعتمد على التقارير الوطنية لمناقشة إجراءات تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني، والإجراءات المتعلقة بزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات أو في إقامة السلام والحفاظ عليه، أو في إجراءات القضاء على التمييز

ضد حقوق الطفلات. وشمل التقرير الإجراءات التي اتخذتها الدول لمكافحة الاتّجار بالنساء والأطفال وتنفيذ الإصلاحات القانونية لضمان عدم التمييز ضد المرأة. كما تناول التقرير الإقليمي سُبُل وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن.

34- وأخيراً، عرض السيد عثمان الإجراءات التي اتخذتها الدول لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات البيئية وسياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيُّف البيئي، وذلك ضمن المجال السادس الخاص بالحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها. وأوضح أنّ التقرير يؤكد أنّ الدول العربية تولي اهتماماً لإشراك النساء في إدارة الموارد البيئية، سواء كان ذلك في الزراعة أو في مشاريع الطاقة المتجدِّدة. كذلك، تمّ تعزيز التعليم البيئي والتوعية بأهمية مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة. في سياق آخر، عملت الدول على بناء مجتمعات شاملة للجميع، حيث أُطلِقت برامج لدمج الفئات المهمّشة من النساء ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ. وتهدف هذه المبادرات إلى الحدّ من التمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي لضمان عدم تهميش أي فئة.

35- وفي معرض النقاش الذي أعقب العروض المفصّلة بحسب المجالات أعلاه، أعرب الخبراء عن رغبتهم بأن تُضاف أمثلة من دولهم ضمن المجالات المختلفة. ولفت السيد عثمان إلى أنّه كان من الصعب إدراج جميع الإجراءات والمبادرات المتّخذة في جميع تقارير الدول العربية، وأنّه تعيّن اختيار مبادرات محدّدة والحرص على ذكر تجارب الدول العربية على نحو متوازن في المجالات الستة أعلاه.

36- أعرب المشاركون والمشاركات عن قلقهم لأنّ الفترة التي يغطّيها التقرير تتضمّن الإنجازات الحديثة فقط، في حين أن بعض الدول قد حقّقت إنجازات سابقة في المجالات المذكورة. فقد أشار التقرير مثلاً إلى الدول التي عدّلت تشريعاتها لضمان عدم التمييز في أماكن العمل خلال الفترة 2019-2024 فقط، ممّا يعطي انطباعاً خاطئاً بأنّ الدول التي لم تُذكر خلال هذه الفترة لم تحقّق أي إنجاز في هذا المجال. وردّاً على ذلك، أكد السيد عثمان أنّه سيُذكَر في أكثر من موضع من فصول التقرير بأنّ بعض الدول حقّقت إنجازات في المجالات المختلفة ولكنها لم تُذْكَر لأنها سابقة لفترة إعداد التقرير. كما سأل المشاركون والمشاركات عن إمكانية تضمين التقرير مبادرات عامة لا تخصّ النساء فحسب ولكن تعود عليهنّ بالفائدة. وأوضح السيد عثمان أنّ التقرير يركّز على المبادرات المصمّمة لتحسين واقع المرأة على مستوى المشاركة الاقتصادية والوصول الى مراكز صنع القرار. وبالتالي، تمّ توثيق المبادرات التي تحمل هذا الطابع.

37- وختاماً، تمّ الاتفاق على أن يُرْسِل المشاركون والمشاركات ملاحظاتهم بشأن كافة جوانب الفصل الثالث والقضايا التي يرون أنه يجب طرحها في بعض المجالات. وتعهدت المنظمات الشريكة المُعِدَّة للتقرير بدراسة هذه الملاحظات والأخذ بما أمكن منها.

هاء- الجلسة الخامسة: المؤسسات الوطنية والإجراءات (القسم الرابع من التقرير الإقليمي)

38- في الجلسة الخامسة، التي أدارتها السيدة أولونيا، قدّم السيد عثمان ملّخصاً للقسم الرابع من التقرير، والذي يستعرض الآليات الوطنية المسؤولة عن تقليص الفجوة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الدول العربية، ويسلّط الضوء على التغيُّرات التي شهدها هذا المجال. وتطرّق السيد عثمان إلى ما ورد في التقارير الوطنية بشأن التنسيق بين الآليات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطط الوطنية لتمكين المرأة، فضلاً عن الترتيبات المؤسسية المتّخذة لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

39- وأشار السيد عثمان إلى وجود اختلاف في هيكلية الآليات الوطنية المعنيّة بالمرأة بين الدول العربية. ففي بعض الدول، يتمّ إسناد ملف تمكين المرأة إلى وزارات متخصّصة تتمتّع بصلاحيات مستقلة، بينما تعتمد دول أخرى على وكالات حكومية أو مؤسسات شبه حكومية لأداء هذه المهمة. وأشار إلى أن بعض الدول تدرج شؤون المرأة ضمن صلاحيات وزارات تتناول ملفات أوسع. وأوضح أنّ معظم الدول العربية التزمت بوضع استراتيجيات وطنية أو خطط عمل متوافقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق المساواة بين الجنسين. غير أنّ بعضها واجه تحديات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

40- وكشفت التقارير عن تفاوت في عدد الشركاء الذين تعاونوا مع الحكومات لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. وعادةً ما تشمل هذه الشراكات منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وأظهرت البيانات أن منظمات يقودها الشباب كانت شريكاً رئيسياً في عدد محدود من الدول، في حين أكدت معظم الدول أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكّلان أولوية في استراتيجياتها الوطنية.

41- وتناول القسم الرابع أيضاً التزام الدول بتقديم تقارير دورية للمحافل الدولية، مثل الاستعراض الدوري الشامل الذي قدّمته 18 دولة عربية خلال السنوات الخمس الماضية، والذي يتيح استعراض سجل حقوق الإنسان فيها. كذلك، قدّمت 12 دولة عربية تقارير حول التدابير المتخذّة لتعزيز حقوق المرأة، استناداً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ممّا يعكس حرص هذه الدول على تعزيز الشفافية والمساءلة.

42- وفي بداية النقاش، طلبت ممثلة سلطنة عُمان إدراج ملّخص حول آلية المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وبعد ذلك، تطرّق المشاركون والمشاركات إلى مناقشة تصنيف الآليات الوطنية ضمن التقرير الموحّد، مشيرين إلى أهمية توحيد الإجابات بين هذا القسم والقسم الثالث المتعلق بمحور المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين. كما طلب المشاركون إدراج جميع الدول التي لديها استراتيجيات لتمكين المرأة ضمن هذا القسم.

43- وأشار بعض المشاركين إلى أنّ قائمة الخيارات المتعلقة بالآليات التشاركية، والتي طُلب منهم تحديدها في التقرير، قد أثارت بعض اللبس. فقد تمّ فصل منظمات المجتمع المدني عن المنظمات النسائية والشبابية، على الرغم من أنّ الأخيرة تندرج أيضاً ضمن المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، اختاروا فقط منظمات المجتمع المدني، وطلبوا أن يُؤخذ هذا الأمر في الاعتبار. كما اقترحوا تعديل هذه النقطة في المذكرات التوجيهية للمراجعات المستقبلية.

واو- الجلسة السادسة: البيانات والإحصاءات (القسم الخامس من التقرير الإقليمي)

44- أدارت السيدة ندى دروزه الجلسة السادسة، حيث قدّم السيد عثمان عرضاً حول قسم البيانات والإحصاءات تناول فيه الفروقات بين حياة النساء والفتيات مقارنةً بالرجال والفتيان. ولفت إلى أنّ المؤشرات تُظْهِرُ وجود فجوات واضحة في عدة مجالات، مثل التمكين الاقتصادي، والتعليم، والصحة، التي تُعتبر جوانب حيوية في اتخاذ القرارات السياسية.

45- وكما نوقش سابقاً، يُشكّل نقص البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ فجوة ملحوظة ينبغي معالجتها من خلال استراتيجيات الدول الأعضاء وبرامجها. وتحتاج الدول ومنظمات المجتمع المدني إلى هذه البيانات لتصميم تدخلات فعّالة وهادفة.

46- وتمتلك كل دولة آلياتها الخاصة لجمع البيانات. إلاّ أنّ المعلومات المتاحة على منصّة متابعة أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة ببعض الدول قد تكون غير كافية. وقدّمت الدول عدة أمثلة على سياسات وآليات جمع البيانات، مثل المراصد، ومسوح استخدام الوقت، وقواعد البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والنماذج الإدارية التي تحتوي على بيانات مصنّفة حسب الجنس، كأمثلة على الممارسات الجيدة في المنطقة.

47- ويُعتبر جمع البيانات في الدول المتضرّرة من النزاعات والدول التي تضمّ أعداداً كبيرة من السكان النازحين تحدّياً كبيراً للدول الأعضاء، ولذلك لا بدّ من إيلائه اهتماماً خاصاً واعتباره من أولويات المنطقة. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة إضافة تفسير في القسم الأول من العرض لشرح التناقض بين الإحصاءات في الجدول الأول والشكل الأول، وهو ما أشار إليه ممثل الجزائر.

زاي- الجلسة السابعة: الاستنتاجات والأولويات القادمة (القسم السادس من التقرير الإقليمي)

48- أوضحت ميسّرة الجلسة، السيدة سلمى النمس، أنّ هذه الجلسة ستساعد على تطوير القسم السادس من التقرير الإقليمي، نظراً إلى أنّ المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لم تسمح بتطويره بشكل كامل. وطلبت من المشاركين والمشاركات العمل ضمن مجموعات، وأن تناقش كل مجموعة الأولويات الواردة في القسم السادس وتقترح أولويات وإجراءات جديدة لتضمينها في هذا القسم. وتوزّع المشاركون على مجموعات، وناقشوا الأولويات والإجراءات الإضافية، ممّا أسفر عن النتائج التالية:

<u>الأولويات</u>

(أ) التمكين الاقتصادي: يشمل خفض معدلات البطالة، وسدّ الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، ودعم ريادة الأعمال للنساء؛

(ب) مناهضة العنف ضد النساء والفتيات: تعزيز الإجراءات لمكافحة جميع أشكال العنف الموجّه ضد النساء والفتيات؛

(ج) الحماية الاجتماعية المراعية للمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية الشاملة والقضاء على الفقر: يتضمّن ذلك حقوق الصحة الإنجابية؛

(د) زيادة التمكين السياسي والمشاركة السياسية للمرأة: تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وضمان وصولها إلى مواقع صنع القرار والمناصب القيادية في الحكومة وخارجها؛

(هـ) تعزيز البيانات والإحصائيات المصنّفة حسب الجنس: تطوير وتوفير بيانات دقيقة تساعد في وضع السياسات المراعية للمساواة بين الجنسين.

49- وخلال الجلسة، ناقش المشاركون والمشاركات الإجراءات الإضافية التالية:

(أ) التركيز على التعليم المدرسي في مجالين، وهما تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ونبذ العنف؛ وتمكين الفتيات من خلال تزويدهنّ بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر؛

(ب) تشجيع الفتيات على الدراسة الجامعية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني؛

(ج) العمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية نحو قبول دور النساء في الحياة العامة، ولا سيّما النساء ذوات الإعاقة، والتركيز على دور الإعلام في تعزيز هذه المفاهيم؛

(د) اعتماد مبادئ التقاطعية في الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين، لضمان تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ من التمتّع بحقوقهن الإنسانية؛

(هـ) الاستمرار في تخفيف أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، مثل رعاية الأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة، والتوسّع في اقتصاد الرعاية؛

(و) اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول النساء والفتيات على خدمات صحية وإنجابية ذات جودة عالية في جميع المراحل العمرية؛

(ز) تكثيف البرامج التوعوية حول العنف الميسّر عبر التكنولوجيا وطرق الوقاية منه؛

(ح) تعزيز دور المؤسسات الوطنية لضمان تنفيذ الإجراءات الوقائية والحماية من العنف الميسّر عبر التكنولوجيا بأساليب تلبي احتياجات النساء والفتيات.

50- ولا بدّ من الإشارة إلى أهمية دور الرجال في المضي قُدُماً في هذه الإجراءات لتسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

حاء الجلسة الثامنة: استنتاجات وتوصيات ختامية

51- في الجلسة الختامية، التي أدارتها السيدة دروزة، استعرض المشاركون والمشاركات أبرز النقاط المتعلقة بمراجعة التقرير وتحديثاته المستقبلية، واتفقوا على الخطوات المقبلة التالية:

- بناءً على ملاحظات المشاركين، ستُعاد صياغة القسم الأول من التقرير لتكون اللغة المستخدَمة لغة محايدة. وستعدَّل المصطلحات وتُراجَع لتكون أكثر انسجاماً مع المنطقة. وفي ما يتعلق بالمصطلحات الخاصة بالنزاعات، فستُعتمَد المصطلحات التي تستخدمها الجامعة العربية. وأخيراً، ستوضَّح المؤشرات المركّبة المستخدَمة بشكل وافٍ في القسم الأول.
- تمّ الاتفاق على تلقّي ملاحظات الدول الأعضاء حتى 15 أيلول/سبتمبر 2024. والالتزام بهذا الموعد أمر ضروري لضمان شمول الملاحظات المجمّعة ودقّتها.
- سيُعقَد اجتماع تنسيقي بين الشركاء لمراجعة الملاحظات المقدَّمة من الدول الأعضاء. وبناءً على نتائج هذا الاجتماع، يُجهَّز التقرير للطباعة، تمهيداً لعرضه خلال الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر 2024 في سلطنة عُمان لاعتماده رسمياً.

- ستُدمَج مخرجات مجموعات العمل والنقاشات التي جرت خلال الجلسة السابعة ضمن القسم الخاص بتحديد الأولويات المستقبلية. ويُتوقع أن يعزّز هذا الدمج محتوى التقرير وأن يجعله أكثر انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للفترة المقبلة.
- ستتمّ متابعة جميع هذه الخطوات بدقة لضمان إنجاز التقرير بفعالية، بحيث يعكس توافق الدول الأعضاء وتطلّعاتها المشتركة.

ثالثاً- الحضور

52- حضر ورشة العمل 31 مشاركاً ومشاركة يمثلون الآليات الوطنية المعنيّة بشؤون المرأة في 21 دولة عربية (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، إضافة إلى ستة مشاركين من المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة نسرين السيد
نائبة الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
nisreen.s@jncw.org.jo

السيدة آمال حدادين
المستشارة القانونية
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
amalkh1946@gmail.com

السيد مراد القاضي
مدير وحدة السياسات والرصد
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
m.alqadi@jncw.org.jo

السيدة سامية الصمادي
samiasmadi@outlook.com

السيدة بثينة ياسين
مديرة وحدة تمكين المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية
Bothyna.yasen@mosd.gov.jo

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد إبراهيم المنصوري
مستشار الاتحاد النسائي العام
dr.mohamed.mansour@gmail.com

مملكة البحرين

السيدة رنا أحمد
مستشارة التخطيط الاستراتيجي
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين
sgoffice@scw.bh

الجمهورية التونسية

السيدة حنان البنزرتي
نائب مدير الإدارة المركزية
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
hananebenzarti@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيدة كريمة بهلول
مديرة فرعية لحماية وترقية المرأة والفتاة في وضع صعب
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
summeryakht@yahoo.fr

السيدة أسما الأبيض
السفارة الجزائرية في الأردن

جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية

السيدة كريمة سيد
مسؤولة عن مراقبة المؤتمرات والاتفاقيات
وزارة تعزيز المساواة بين الجنسين والإعلام
saidhachimoutarima@yahoo.fr

الجمهورية العربية السورية

السيدة سمر السباعي
رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
scfa.syr@gmail.com

السيد وضاح الركاد
مدير القضايا الأسرية
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
walrkkad@yahoo.com

جمهورية جيبوتي

السيد حسن علي رباهي
مستشار فني
وزارة المرأة والأسرة
qunxa2@hotmail.fr

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيدة زليخة محمد
رئيسة برنامج المرأة والسلام والأمن في إدارة النوع الاجتماعي
وزارة المرأة وحقوق الإنسان
zulekhau05@gmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

جمهورية العراق

السيدة ديار جاسم
مديرة قسم التنمية المجتمعية
دائرة تمكين المرأة العراقية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي
so_os22@yahoo.com

سلطنة عُمان

السيدة وضحة العلوية
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية
waadha@mosd.gov.om

السيدة جميلة جداد
المديرة العامة المساعدة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية
ja.milas@hotmail.com

دولة فلسطين

السيد أمين عاصي
مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة
a_asei@mowa.pna.ps

دولة قطر

السيدة فاطمة عبد العزيز مسعود على الكعبي
باحثة مؤتمرات واتفاقيات دولية
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
FKAABI@MSDF.gov.qa

دولة الكويت

السيدة جنى مشعل الظفيري
الملحقة الدبلوماسية من وزارة الخارجية
j.aldhafeeri@mofa.gov.kw

السيدة دلال خالد السبيل
وزارة الشؤون الاجتماعية
Dsabeel@mosal.gov.kw

الجمهورية اللبنانية

السيدة ميشلين مسعد
المديرة التنفيذية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
micheline.massaad@nclw.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيدة شيرويت عطية
مديرة عامة في إدارة الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي
المجلس القومي للمرأة
sherweet_ncw@yahoo.com

المملكة المغربية

السيد يوسف السطحي
رئيس مصلحة النهوض بالمرأة
وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة
youssef.essathi@social.gov.ma

المملكة العربية السعودية

السيدة العنود بنت يوسف الحنيوي
خبيرة شؤون دولية في مجلس شؤون الأسرة
وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية
a.alhenaiwi@hrsd.gov.sa

السيدة أروى بنت بكري حبحب
مقررة لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة
وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية
a.habhab@hrsd.gov.sa

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة أم كلثوم حامدينو
المستشارة الفنية المكلفة بالنوع
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
kalthoum1@yahoo.fr

الجمهورية اليمنية

السيدة أنسام حيدره
المديرة العامة لإدارة التنمية
اللجنة الوطنية للمرأة
ansamhaidarah@gmail.com

باء- أكاديميون وخبراء وشبكات ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية

السيدة جهدة أبو خليل
المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة
jahdaak@yahoo.com

السيدة زهور غرايبة
الشبكة النسوية لمنظمات المجتمع المدني العربية
zuhour.sigi@gmail.com

السيدة علا السقاف
الشبكة النسوية لمنظمات المجتمع المدني العربية
ollaalsakkaf@gmail.com

السيدة نجوى إبراهيم
الشبكة النسوية لمنظمات المجتمع المدني العربية
nagwaibr2him@gmail.com

السيدة ميريام صفير
المعهد العربي للمرأة، الجامعة اللبنانية الأميركية
myriam.sfeir@lau.edu.lb

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيدة زينب حسن خليفة
قسم الشؤون الاجتماعية
mohd.alghayeb@gcclsa.org

جيم- المنظِّمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ندى دروزه
رئيسة مركز المرأة في الإسكوا
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
nada.darwazeh@un.org

السيدة سلمى النمس
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
Salma.al-nims@un.org

السيد ماجد عثمان
مستشار رئيسي لإعداد التقرير العربي
magued.osman@baseera.com.eg

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

السيدة سيمون إليس أولوتش-أولونيا
المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة والحوكمة
simone.oluoch-olunya@unwomen.org

السيدة استير مولامبا
محللة برامج
esther.mulamba@unwomen.org

جامعة الدول العربية

السيدة دعاء خليفة
مديرة إدارة المرأة
قطاع الشؤون الاجتماعية
doaa.khalifa@las.int

السيدة شذى عبد اللطيف
مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي
إدارة المرأة - قطاع الشؤون الاجتماعية
Shaza.zaher@las.int